تحليل النتائج

الجزء الأول: الثقة بالمؤسسات الفلسطينية:

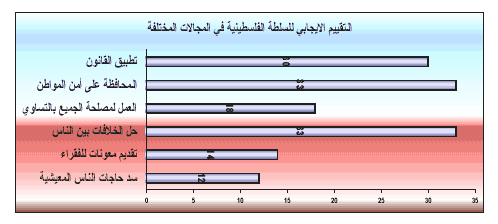
**درجة الثقة بالمؤسسات الفلسطينية والدولية:**   
- ترتفع معدلات الثقة بالمؤسسات الفلسطينية الخدماتية (التعليمية، والصحية، والدفاع المدني). بينما تنخفض الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث عبرت الأغلبية عن عدم ثقتها بهذه المؤسسات.   
- ووصلت معدلات الثقة بلجان الزكاة إلى (58%)، والصحافة المحلية (50%)، والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية (47%).   
- يثق غالبية الجمهور المستطلع (53%) بوكالة الغوث الدولية.   
- تشير النتائج إلى ارتفاع معدلات الثقة برجال الإصلاح العشائري (57%)، مقارنة بجهاز القضاء (43%).   
- بشكل عام، تشير النتائج إلى ارتفاع الثقة بالمؤسسات لدى المستطلعين في قطاع غزة مقارنة بمستطلعي الضفة الغربية.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **جدول (1): درجة الثقة بالمؤسسات الفلسطينية والدولية** | | | |
|  | **الأراضي الفلسطينية (%)** | **الضفة الغربية (%)** | **قطاع غزة (%)** |
| **1.     المدارس** | 82.4 | 78.8 | 88.0 |
| **2.     الجامعات الفلسطينية** | 61.7 | 62.3 | 60.7 |
| **3.     الخدمات الصحية الحكومية** | 60.6 | 54.5 | 70.2 |
| **4.     الدفاع المدني** | 58.9 | 55.9 | 63.5 |
| **5.     لجان الزكاة** | 58.0 | 54.0 | 64.3 |
| **6.     لجان الإصلاح العشائري** | 57.1 | 53.1 | 63.2 |
| **7.     وكالة الغوث** | 53.4 | 46.6 | 63.8 |
| **8.     الصحافة المحلية** | 50.4 | 48.5 | 53.4 |
| **9.     الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية** | 47.4 | 44.4 | 52.2 |
| **10.   جهاز القضاء** | 42.5 | 39.9 | 46.4 |
| **11.   اتحادات وجمعيات المرأة** | 37.7 | 35.0 | 42.0 |
| **12.   الشرطة الفلسطينية** | 37.2 | 34.3 | 41.6 |
| **13.   المؤسسات التمويلية** | 36.7 | 30.8 | 45.9 |
| **14.   الاتحادات والنقابات العمالية** | 36.2 | 31.4 | 43.8 |
| **15.   المعارضة الفلسطينية** | 35.9 | 35.6 | 36.5 |
| **16.   الأجهزة الأمنية** | 31.9 | 29.5 | 35.6 |
| **17. مؤسسات السلطة (الوزارات والهيئات الحكومية)** | 31.2 | 29.9 | 33.3 |
| **18.   المجلس التشريعي** | 27.8 | 28.7 | 26.4 |
| **19.   الأحزاب والتنظيمات السياسية** | 26.6 | 27.9 | 26.4 |

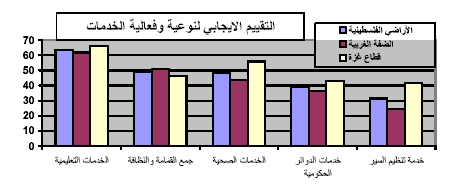
الجزء الثاني: تقييم الجمهور لأداء المؤسسات الفلسطينية وخدماتها

**اختلاط في مواقف المستطلعين حيال أداء مؤسسات المجتمع المدني، وشك تجاه أداء ودور مؤسسات السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص.**

* **أداء السلطة الفلسطينية ضمن الفرص المتاحة حاليا (شك وخوف وقلق):**  
  تشير نتائج الاستطلاع أن هناك تفاوتاً في تقييم المستطلعين لأداء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها من حيث قدرتها على التعامل مع احتياجات المواطنين المعيشية والأمنية والاجتماعية:   
  1. **حاجات المواطنين المعيشية:** اعتقد 12% من المستطلعين أن لدى السلطة القدرة على سد حاجات المواطنين المعيشية، وأعتقد26% أن لديها هذه القدرة إلى حد ما، بينما لا يعتقد ذلك 58% منهم. وفي السياق نفسه، أعتقد 14% من المستطلعين أن السلطة تقدم معونات للفقراء، بينما أعتقد ذلك إلى حد ما 22% منهم، في الحين ذاته أعتقد 57% أن السلطة لا تقدم معونات للفقراء.   
  2. **القضايا الاجتماعية:** وفيما يتعلق بتعامل السلطة في بعض القضايا الاجتماعية، كان هناك انقسام ثلاثي حول مساهمة السلطة في حل الخلافات بين الناس، حيث أعتبر 33% من المستطلعين أن السلطة تقوم بهذا الدور، بينما اعتبر 31% منهم أن للسلطة دور في هذا إلى حدا ما، بالمقابل أعتبر 33% أن السلطة لا تقوم بهذا الدور. وفي حين اعتقد 18% أن السلطة تعمل لمصلحة الجميع بالتساوي، اعتقد 17% أنها تعمل ذلك إلى حد ما، مقابل ذلك اعتقد 59% أن السلطة لا تعمل لمصلحة الجميع بالتساوي.   
  3. **أمن المواطن:** وارتباطا بأمن المواطن وتطبيق القانون، أعتبر 33% من المستطلعين أن السلطة تقوم بواجبها للمحافظة على أمن المواطن، والى أن السلطة تقوم بذلك إلى حد ما 29% منهم، بينما أعتقد أن السلطة لا تقوم بواجبها هذا 35%. وحول القانون، اعتبر 30% من المستطلعين أن لدى السلطة قدرة على تطبيق القانون، بينما قيم هذه القدرة إلى حد ما 24% منهم، في حين شكك 42% بقدرة السلطة على تطبيق القانون.  
  4. ويشك غالبية المستطلعين أيضا في قيام السلطة الفلسطينية بالإجراءات الكافية لمعالجة الفساد في مؤسساتها، حيث صرح بذلك 57% من المستطلعين.  
  5. وأبدى المستطلعون شعورا قلقا حول مدى وضوح مستقبل السلطة الفلسطينية، حيث صرح 44% منهم بأنه غير مطمئنين لمستقبلها. رافق هذا القلق شعور لدى 43% من المستطلعين بأنه لم يعد هيبة للسلطة في المجتمع.



* **أداء أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص:**   
  1. لدى سؤال المستطلعين، عن أداء أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص وأدوارهم، رأى 12% من المستطلعين أن أصحاب رؤوس الأموال يساهمون في حل المشكلة الاقتصادية، بينما اعتبر مساهمتهم إلى حد ما 21%، في حين اعتبر غالبية المستطلعين 62% أن أصحاب رؤوس الأموال لا يساهمون في حل المشكلة الاقتصادية.   
  2. وفي السياق نفسه، رأى 11% أن القطاع الخاص يعامل العمال بعدالة، بينما اعتبر هذه المعاملة إلى حد ما عادلة 22%، واعتبرها غير عادلة 61% منهم.
* **وفيما يتعلق بتقييم الجمهور لأداء كل من المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية، والأحزاب والتنظيمات السياسية، فجاء كما يلي:**   
  1. أعتقد 38% من المستطلعين، بأن المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية تقوم بواجبها تجاه المجتمع، بينما اعتبر هذا الدور إلى حد ما 36%، في المقابل اعتقد 21% أن المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية لا تقوم بهذا الدور.   
  2. وحول قيام الأحزاب والتنظيمات السياسية بدورها في طرح الحلول للمشكلات السياسية والاجتماعية فقد رأى ذلك 34% من المستطلعين، في حين رأى هذا الدور إلى حد ما 27%، شك بدور الأحزاب في هذا المجال 28%.
* **تقييم الجمهور لنوعية الخدمات وفاعليتها في الفترة الحالية:رضى عال عن نوعية وفعالية الخدمات التعليمية، ورضى عن فعالية خدمات جمع القمامة والنظافة العامة والخدمات الصحية.**   
  - مع ارتفاع معدلات الثقة من قبل المستطلعين في المؤسسات التعليمية ترتفع أيضا معدلات الرضى عن نوعية وفعالية الخدمات التعليمية، إذ يعتبرها 64% جيدة، ويعتبرها متوسطة الجودة 28%منهم، فيما يعتبرها سيئة 6%.   
  - وقيم خدمات جمع القمامة والنظافة بالجيدة 49% من المستطلعين، وبالمتوسطة 29%، وبالسيئة 21% منهم.   
  - وقيم الخدمات الصحية بالجيدة 48% من المستطلعين، وبالمتوسطة37%، وبالسيئة 13%.   
  - وفيما يتعلق بخدمات الدوائر الحكومية فقد قيمها بالجيدة 39% من المستطلعين، وقيمها بالمتوسطة نفس النسبة، بينما قيمها بالسيئة 17%.  
  - ووصف 31% خدمة تنظيم السير بالجيدة، بينما قيمها بالمتوسطة 26%، وبالسيئة 39%.



الجزء الثالث: رؤية الجمهور الفلسطيني لدور المؤسسات في التنمية

**تعتقد أغلبية المستطلعين أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدورها التنموي كما تساهم في العملية التنموية وتعزز المشاركة المجتمعية، بينما تنخفض هذه الاعتقادات بالنسبة لمؤسسات السلطة الفلسطينية.**

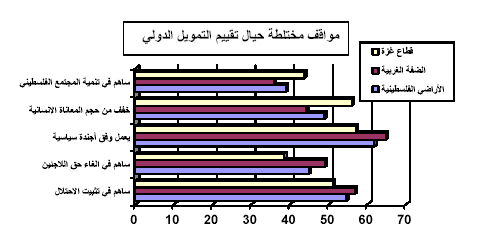
|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **جدول (2): رؤية الجمهور الفلسطيني لدور مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية** | | | | | | |
|  | **السلطة الفلسطينية (%)** | | | **مؤسسات المجتمع المدني (%)** | | |
|  | **المجموع** | **الضفة الغربية** | **قطاع غزة** | **المجموع** | **الضفة الغربية** | **قطاع غزة** |
| **المساهمة في تقوية وبناء المجتمع الفلسطيني** | 47.2 | 44.4 | 51.4 | 55.3 | 52.2 | 60.1 |
| **تعزيز مشاركة الناس في تحديد أولوياتها وبرامجها** | 33.5 | 35.9 | 34.9 | 48.5 | 44.8 | 54.2 |
| **القيام بالدور المطلوب منها في تنمية المجتمع** | 41.3 | 40.4 | 42.8 | 48.9 | 45.2 | 54.8 |

الجزء الرابع: تقييم الجمهور للحكومة الفلسطينية الحالية:

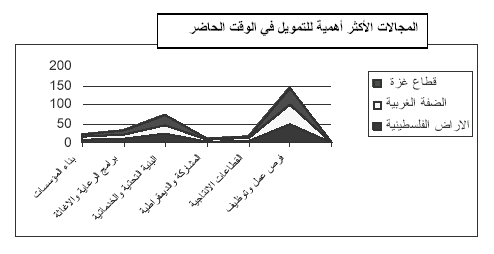
**تقييم مختلط لحكومة أحمد قريع مع غياب امتلاكها لبرنامج وخطة واضحين، وشعور بالحاجة لتغييرها بحكومة جديدة**  
- قيم 26% من المستطلعين أداء رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع بالجيد، وقيمه بالمتوسط 31%، بينما قيم أداءه بالضعيف 33% من المستطلعين.   
- وقيم أداء حكومته بالجيد 22%، وبالمتوسط 32%، فيما قيم أداءها بالضعيف 36% من المستطلعين.  
- عبر 51% من المستطلعين عن شعورهم بالحاجة لتغيير الحكومة الفلسطينية الحالية بحكومة جديدة، فيما عبر بعكس ذلك 36% منهم.  
- أعتقد 40% من المستطلعين أن الحكومة الفلسطينية الحالية لا تمتلك برنامجا وخطة تدير من خلالهما احتياجات واهتمامات الشعب الفلسطيني، بينما يعتقد عكس ذلك 19% من المستطلعين.

الجزء الخامس: التمويل الدولي

**مواقف مختلطة حيال التمويل الدولي: في حين رأى المستطلعون أن التمويل الدولي ساهم في وقف التدهور وخفف من حجم المعاناة الإنسانية الفلسطينية، رأوا كذلك أن التمويل يعمل وفق أجندة سياسية، ويعزز من السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.**   
- يعتقد 39% من المستطلعين أن المساعدات الدولية ساهمت في تنمية المجتمع الفلسطيني، بينما يعتقد أنها ساهمت إلى حد ما 38%، في المقابل يعتقد 21% أن المساعدات الدولية لم تساهم في تنمية المجتمع الفلسطيني.   
- وفي السياق نفسه، يعتقد 49% من المستطلعين أن المساعدات الدولية خففت من حجم المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وأعتقد ذلك 56% من مستطلعي قطاع غزة ، مقابل 44% من مستطلعي الضفة الغربية.   
- وفيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، رأى 55% من المستطلعين أن التمويل الدولي ساهم في تثبيت الاحتلال الإسرائيلي، مقابل 32% رأوا أن هذا التمويل ساهم في دعم الأهداف الوطنية.  
- كما رأى 45% من المستطلعين أن هذا التمويل ساهم في إلغاء حقوق اللاجئين ونقضها، ورأى أيضا بنفس المعدل، (45%) من المستطلعين، أن هذا التمويل ساهم في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وكان هناك تفاوت واضح في وجهات النظر هذه بين مستطلعي الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين رأى 55% من مستطلعي قطاع غزة أن هذا التمويل ساهم في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، رأى ذلك 39% من مستطلعين الضفة الغربية. ورأى 49% من مستطلعي الضفة الغربية أن هذا التمويل ساهم في إلغاء حقوق اللاجئين ونقضها، مقابل 39% من مستطلعي قطاع غزة.   
- **التمويل الدولي يعمل وفق أجندة سياسية:** اعتقد 62% من المستطلعين أن الدول المانحة والمؤسسات الممولة تعمل وفق أجندتها السياسية في تمويل الفلسطينيين، بينما اعتقد 14% من المستطلعين أن هذه الدول أو المؤسسات تعمل وفق حاجات الشعب الفلسطيني، بالمقابل رأى 24% منهم أن الدول المانحة تعمل وفق الحاجتين معا.



- **أولويات التمويل:** ما زال الهم الأساسي للمواطنين الفلسطينيين يتمركز حول توفير فرص عمل نظرا للبطالة المرتفعة، حيث صرح 48% من المستطلعين أن على الدول المانحة تقديم الدعم والمساعدات في هذا المجال للشعب الفلسطيني. ولم تغب عن أذهان المواطنين أهمية التمويل للبنية الخدماتية والتحتية حيث صرح بذلك 24% من المستطلعين. وأختار 11% برامج الرعاية والإغاثة كأولوية، بينما اختار 8% بناء المؤسسات المجتمعية، و6% القطاعات الإنتاجية الاقتصادية، و 4% توسيع المشاركة وتعزيز الديمقراطية.



- **الاستفادة المباشرة من التمويل:** صرح 78% من المستطلعين أنهم أو أسرهم لم يستفيدوا بشكل مباشر من المساعدات الدولية، بينما صرح أنه استفاد بشكل مباشر 22% من المستطلعين. وكان معدلات الذين صرحوا بعدم الاستفادة مرتفعا لدى مستطلعي الضفة الغربية 82%، مقابل 70% من مستطلعي قطاع غزة.   
- ومن بين الذين صرحوا بأنهم استفادوا من التمويل، صرح 54% من المستطلعين أنهم استفادوا في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإغاثيه والطارئة، فيما استفاد21% من برامج خلق فرص عمل وتوظيف، و10% في مشاريع البنية التحتية، و 6% في دعم مشاريع إنتاجية، و 4% في دورات تدريبية وتثقيفية لتعزيز الدور المجتمعي.   
- **الجهة التي يجب أن ينصب عليها التمويل:** رأى 56% من المستطلعين أن التمويل الدولي يجب أن ينصب على مؤسسات وهيئات العمل الأهلي، بينما رأى 24% أن هذا التمويل يجب أن ينصب على مؤسسات السلطة، في حين يرى 20% أن هذا التمويل يجب أن ينصب على القطاع الخاص. ويرتبط هذا إلى حد كبير بارتفاع الثقة لدى المستطلعين بمؤسسات المجتمع المدني وتدني الثقة بمؤسسات السلطة والقطاع الخاص.

